النمو الاقتصادي وانعكاسه على التشغيل في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٤)

م. رائد جواد كاظم الجناحي
جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم السياحة
Raed Jawad Kazem Al-Janahi: Asst. Lecturer
raedj.kazem@uokufa.edu.iq

المستخلص:
يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات سوق العمل (التشغيل والبطالة) في العراق للفترة من(٢٠١٠ -٢٠٢٤). إذ يمثل العراق حالة دراسية فريدة؛ حيث يعتمد اقتصاده اعتماداً شبه كلي على عوائد قطاع النفط ، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية يعني اقتصاد تابع. حاول البحث اختبار فرضية مفادها أن النمو الاقتصادي في العراق، بكونه نمواً ريعي وغير متنوع، لم يحقق تحسناً متناسباً ومستداماً في مؤشرات التشغيل ولم يسهم بشكل فعال في خفض معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والخريجين. اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، باستخدام بيانات ثانوية من تقارير البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط، والبنك الدولي. أظهرت النتائج وجود علاقة ضعيفة وغير مستقرة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، حيث أدت فترات الازدهار النفطي إلى تحسينات محدودة في سوق العمل، بينما تسبب انهيار أسعار النفط في ركود اقتصادي وارتفاع حاد في البطالة، مما يؤكد طبيعة الاقتصاد الريعي غير القادر على خلق فرص عمل كافية. خلص البحث إلى ضرورة إصلاح هيكلي للاقتصاد العراقي من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية، وتشجيع القطاع الخاص، وإصلاح السياسات التعليمية والتدريبية لمواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل.
الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التشغيل، البطالة، الاقتصاد الريعي، سوق العمل العراقي، التنويع الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:
This research aims to analyze the nature of the relationship between economic growth and labor market indicators (employment and unemployment) in Iraq from 2010 to 2024. Iraq represents a unique case study, as its economy is almost entirely dependent on oil sector revenues, making it vulnerable to global price fluctuations. The research tested the hypothesis that economic growth in Iraq, being rentier and undiversified, has not achieved proportional and sustainable improvement in employment indicators and has not effectively contributed to reducing unemployment rates, especially among youth and graduates. The research relied on the descriptive analytical method, using secondary data from the reports of the Central Bank of Iraq, the Ministry of Planning, and the World Bank. The results showed a weak and unstable relationship between GDP growth and the unemployment rate. Periods of oil boom led to limited improvements in the labor market, while the collapse of oil prices caused an economic. recession and a sharp rise in unemployment, confirming the nature of the rentier economy's inability to create sufficient job opportunities. The research concluded with the necessity of structural reform of the Iraqi economy by diversifying the production base, encouraging the private sector, and reforming educational and training policies to align their outputs with

labor market requirements. Keywords: Economic Growth, Employment, Unemployment, Rentier Economy, Iraqi Labor Market, Economic Diversification, Gross Domestic Product (GDP).

المقدمة:

شهد الاقتصاد العراقي، خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٤)، تقلبات اقتصادية وسياسية وأمنية حادة، انعكست بشكل مباشر على أدائه الكلي وعلى قدرته على خلق فرص عمل لائقة. فعلى الرغم من مروره بفترات من النمو الاقتصادي المرتفع مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط، إلا أن معدلات البطالة، وخاصة بين فئتي الشباب والخريجين، ظلت مرتفعة ومزمنة. يثير هذا التناقض تساؤلاً رئيسياً حول جدوى النمو القائم على الريع النفطي في تحقيق أهداف التشغيل والاستقرار الاجتماعي. لذلك، يأتي هذا البحث ليتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التشغيل في العراق، محاولاً كشف الآليات التي تحكم هذه العلاقة في ظل اقتصاد أحادي الجانب.

أهمية البحث:

١- **الأهمية العلمية:** إثراء المكتبة العربية بدراسة تطبيقية تحلل إشكالية النمو غير المولد لفرص العمل في اقتصاد ريعي، مما يسهم في فهم أوسع لنظريات النمو والتشغيل في السياقات الخاصة.

.٢- **الأهمية العملية:** تزويد صانعي السياسات الاقتصادية في العراق برؤى تحليلية حول إخفاقات

٣- **الأهمية الاجتماعية:** تسليط الضوء على واحدة من أهم التحديات الاجتماعية التي تهدد الاستقرار في العراق، وهي البطالة، وربطها بالسياسات الاقتصادية الكلية.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول وجود فجوة واضحة ومستمرة بين تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية في فترات عديدة وبين تحسن ملموس في مؤشرات سوق العمل في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٤). بمعنى آخر، لم يُترجم النمو الاقتصادي (المدفوع بالنفط) إلى خلق فرص عمل كافية ومستدامة، مما عمق من أزمة البطالة كمشكلة هيكلية.

فرضية البحث:

الفرضية الرئيسية: النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٤)، بسبب طابعه الريعي واعتماده على قطاع نفطي قليل التشغيل، لم يكن نمواً مولداً لفرص عمل بالكفاءة المطلوبة، مما أدى إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة وضعف العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحسن مؤشرات التشغيل.

فرضية البحث:

هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والتشغيل، ولكنها غير مستقرة بسبب اعتماد العراق على قطاع النفط وعدم تنويع الاقتصاد.

أهداف البحث:

١- تطورات النمو الاقتصادي في العراق (٢٠١٠–٢٠٢٤).
٢- دراسة تطورات التشغيل والبطالة خلال نفس الفترة
٣- معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة.
٤- تقديم توصيات عملية لتعزيز فرص العمل وتقليل البطالة.

شرح المتغيرات:

الناتج المحلي الإجمالي :(GDP) ١- يمثل قيمة كل السلع والخدمات المنتجة في العراق
٢- معدل البطالة (%): نسبة الأفراد العاطلين عن العمل من إجمالي القوى العاملة.
٣- التشغيل: نسبة الافراد العاملين من السكان الفعال اقتصاديا.

هيكلية البحث: لغرض الوصول الى هدف البحث فقد قسم البحث الى مبحثين، جاء الاول ليشكل اطارا مفاهيمي لموضوع النمو والتشغيل في ظل توضيحات مختلفة، اما المبحث الثاني فقد خصص للاهتمام بواقع النمو الاقتصادي والتشغيل في العراق.

الحدود الزمانية و المكانية: الحدود المكانية العراق، اما الحدود الزمانية فقد شملت الدراسة المدة من (٢٠١٠ -٢٠٢٤).

المبحث الاول

أولاً: الإطار النظري/ مفهوم النمو الاقتصادي و التشغيل

١- النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة. ويُقاس عادة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين فترتين[١] ، كذلك يمكن تعريف النمو الاقتصادي الى الزيادة في انتاج بلد ما او الزيادة في الدخل القومي[٢] .

يعرف ايضا النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان [٣] .

كما عرف ايضا بأنه الزيادة بالدخل القومي او نمو الناتج المحلي الاجمالي لدولة ما

وعرف ايضا:

النمو الاقتصادي (الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما بأسعار حقيقية) يتحقق من خلال مصدرين رئيسيين: زيادة كمية عوامل الإنتاج المستخدمة، أو تحسين إنتاجية هذه العوامل. فيما يلي تفصيل لهذه المصادر مع الإشارة إلى النظريات والطرق التحليلية ذات الصلة[٤].

٢- مفهوم التشغيل (العمالة):

أ- التشغيل يعني قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل. ويُقاس عادة بمعدلات البطالة ونسب المشاركة في القوى العاملة [٥].

ب- التشغيل الكامل (التوظيف الكامل):حيث يوضح هذا المفهوم الوضع الذي تكون فيه جميع العناصر الانتاجية (عمال، رأس المال، الارض، والتنظيم) الموجودة في الاقتصاد موظفة (مستخدمة) بشكل كامل، بحيث لا يوجد عنصر انتاجي يرغب بالعمل والمشاركة في الانتاج معطل او غير موظف او غير مستخدم، وبالتالي استخدام جميع العناصر الانتاجية في الاقتصاد [١].

ت- التشغيل الناقص: بأنه ذلك العامل الذي يعمل في جزء من وقته، وليس بوقته الكامل، على الرغم لحاجته للعمل وقدرته عليه [٢] .

ث- العلاقة بين النمو والتشغيل [٣]:

النمو المرتفع ← يزيد الطلب على العمل ← انخفاض البطالة.

الركود الاقتصادي ← تقليل الطلب على العمل ← ارتفاع البطالة.

ج_ العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي وشروط تحقيقه:

يعد النمو احد اهداف السياسات الاقتصادية الا ان هناك عوامل وشروط لتحقيقه هي [٤]:

١- استخدام عوامل الانتاج الماهرة والمستعدة والمدربة والحاصلة على تعليم في استخدام الآلات والمعدات للحصول على الانتاج الاكبر، كالاستثمار في رأس المال البشري.

٢- قوانين الدولة المنظمة للاقتصاد ولاسيما الضرائب وقوانين تشجيع الاستثمار الاستقرار.

٣-التقدم التكنولوجي الذي يسمح بإنتاج سلع وخدمات اكثر، بقدر اقل من الموارد وبالتالي زيادة في معدل النمو من خلال التعليم الذي يعطي ميزة تنافسية في الانتاج.

٤- كفاءة التنظيم الاقتصادي: ان الدول التي تستطيع ان تحسن كفاءة استخدام مواردها، تتمكن من تحقيق مستويات اعلى للإنتاج وترفع معدل نموها الاقتصادي، واذا فقد التنظيم الكفاءة واتسم بالإسراف فأنه يعوق عملية النمو

٣- مصادر النمو الاقتصادي[١]:

ينقسم تحليل مصادر النمو الاقتصادي إلى فئتين مترابطتين:

أ- زيادة عوامل الإنتاج.

هي زيادة في المدخلات المباشرة المستخدمة في عملية الإنتاج، وتشمل

- الارض والموارد الطبيعية: مثل الأراضي المستخدمة في الزراعة أو الصناعة، والثروات المعدنية كالنفط.

٠- العمل (القوى العاملة): الزيادة في عدد العمال المشاركين في العملية الإنتاجية

·ج- رأس المال المادي: يشمل الآلات والمصانع والمباني والبنى التحتية (مثل الطرق والموانئ) التي تم إنشاؤها نتيجة للاستثمار السابق.
·- رأس المال البشري: المهارات والمعارف والخبرات التي يكتسبها العمال من خلال التعليم والتدريب والممارسة العملية. يعد هذا العامل نتيجة للاستثمار، ويختلف عن "العمل" البسيط من حيث النوعية.

ب - زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج (الزيادة النوعية)هي زيادة في القدرة الإنتاجية لوحدة المدخلات المستخدمة، دون زيادة كميتها. غالبًا ما تُقاس بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج(Total Factor Productivity – TFP:( )
وتنقسم إلى:
التقدم التقني والتكنولوجي: ينتج عن الاستثمار في البحث والتطوير و(R&D) - نشر المعرفة :
- زيادة الكفاءة والفعالية: تشير إلى مدى الاستخدام الأمثل للموارد والتقنية المتاحة. ترتبط بشكل وثيق بالبيئة المؤسسية والإدارية والتنظيمية على مستوى المنشأة أو الاقتصاد ككل

٤- نظريات النمو وطرق تحليل مصادر النمو[١]:

يختلف تفسير أهمية كل مصدر على المدى الطويل باختلاف النظرية الاقتصادية:
·أ- **نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة:** تُشير إلى أن التراكم الرأسمالي (المادي والبشري) يواجه قانون تناقص الغلة على المدى الطويل، وبالتالي فإن نمو الإنتاجية هو المحرك للنمو الاقتصادي الدائم على المدى الطويل.
ب- نظرية النمو الداخلي: ان الاستثمار في رأس المال البشري والمعرفة تأثيرات ايجابية تحد من تناقص الغلة ، مما يعطي للتراكم الرأسمالي (ولاسيما البشري) دورا مستمرا في دفع النمو.

٥- العوامل المؤسسية والسياسات الداعمة لتحفيز النمو[٢]:

يحتاج تحفيز مصادر النمو إلى بيئة مؤسسية وسياسات داعمة، تشمل:
أ- البنية التحتية المادية (طرق، اتصالات، طاقة) التي تزيد كفاءة الأعمال.
ب- الاستقرار السياسي وجودة الإدارة الحكومية.
ت- نظام مالي متطور لتوجيه المدخرات نحو الاستثمار المنتج.
ث- نظام تعليمي وتدريبي فعال لبناء رأس المال البشري.
ج- مناخ استثماري جيد من خلال تحسين أنظمة ممارسة الأعمال والسياسات الضريبية وتقليل البيروقراطي، فضلا عز السياسات النقدية والسياسات المالية والسياسات الائتمانية.
وهنا نستنتج:
يعتمد النمو الاقتصادي على زيادة حجم عناصر الإنتاج الأساسية (العمل، رأس المال، الموارد)،وعلى التحسينات النوعية في كفاءة استخدام من خلال الابتكار والإصلاح المؤسسي. على المدى الطويل، يُعتقد أن التقدم في الإنتاجية هو الأساس لنمو دائم ومستدام .

٦- ايجابيات وسلبيات النمو الاقتصاد:

أ-ايجابيات النمو الاقتصادي[١]: -
١- تحسين المستوى المعيشي.
٢-زيادة الايرادات الحكومية.
٣-تعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي.

ب- سلبيات النمو الاقتصادي[٢]:
١- التفاوت في توزيع الدخول.
٢- التضخم وارتفاع الاسعار.
٣- التدهور البيئي نتيجة الاحتراق من وقود المصانع وانبعاث الغازات الملوثة للهواء والتلوث البيئي.
٤- اذا كان النمو الاقتصادي بسبب زيادة ايرادات النفط، فأن النمو الاقتصادي غير مولد لفرص العمل وبالتالي عدم تخفيف نسبة من البطالة.

المبحث الثاني: الجانب العملي

ج- تحليل النمو الاقتصادي في العراق (٢٠١٠-٢٠٢٤)

شهد النمو الاقتصادي في العراق تقلبات حادة مرتبطة أساساً بأسعار النفط والأوضاع الأمنية و كالاتي:

١٠-الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤): نمو اقتصادي قوي ومرتفع، مدفوع بارتفاع أسعار النفط فوق ١٠٠ دولار للبرميل وإعادة الإعمار بعد عام[١].

٢٠-الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧): انكماش حاد بسبب انهيار أسعار النفط (أدنى من ٣٠ دولاراً) والحرب ضد تنظيم "داعش"، مما تسبب في ركود وعجز كبير في الموازنة [٢].

٣٠-الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠): تعافٍ نسبي مع تحسن أسعار النفط، تلاه صدمة مزدوجة عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا وانهيار الأسعار مجددا [٣].

٤-الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٤): انتعاش قوي مع ارتفاع أسعار النفط (تجاوز ١٠٠ دولار بعد الحرب الأوكرانية، لكنه تباطأ تدريجياً مع استقرار الأسعار وعدم تحقيق إصلاحات هيكلية[٤].

ثانياً: تحليل مؤشرات سوق العمل (التشغيل والبطالة):

ظلت مؤشرات سوق العمل تعاني من مشاكل هيكلية عميقة:

١- معدل البطالة: ظل مرتفعاً فوق عتبة ١٠٪ في معظم السنوات، ووصل إلى ذروته خلال أزمتي ٢٠١٥ و٢٠٢٠[١].

٢- بطالة الشباب: النسبة الأكثر خطورة، حيث تتجاوز ضعف المعدل العام، مما يشير إلى فشل الاقتصاد في استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل (عدم موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل)[٢].

٣- البطالة المقنعة في القطاع العام: شكلت الوظائف الحكومية (القطاع العام) ملاذاً لتخفيف الضغوط الاجتماعية، لكنها أضرت بالإنتاجية وثقل كاهل الموازنة (ترهل القطاع العام بالموظفين الزائدين عن حاجة الانتاج)[٣].

٤- ضعف مشاركة القطاع الخاص: بقي دور القطاع الخاص في التشغيل محدوداً بسبب المناخ الاستثماري غير الجاذب والمنافسة مع القطاع العام في الأجور و الحوافز الاخرى[٤] .

ثالثاً: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل :

الجدول (١): العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة في العراق (٢٠١٠-٢٠٢٤):

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) (تقريبي) معدل البطالة (%) تقريبي

السنة	نمو الناتج المحلي الحقيقي	معدل البطالة
٢٠١٠	٥,٨	12
٢٠١١	٥,٨	11.5
٢٠١٢	١٠,٢	11
٢٠١٣	٦,٦	11.2
٢٠١٤	٠,٣	12.5
٢٠١٥	١١	16
٢٠١٦	١١	15.5
٢٠١٧	-١,٥	14
٢٠١٨	٢,١	14
٢٠١٩	٤,٤	13.5
٢٠٢٠	-١٠,٤	18.5
٢٠٢١	٢,٨	16
٢٠٢٢	٨,٥	14.2
٢٠٢٣	٤	13.8
٢٠٢٤*	٣,٢	13.5

١- المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: المصادر: استخلاص من بيانات البنك المركزي العراقي، وزارة التخطيط العراقية والبنك الدولي

٢- ٢٠٢٤* هي تقديرات اولية.

التحليل:

١- يظهر من الجدول رقم (١)، ضعف الارتباط: لا يوجد نمط واضح ومستقر عكسي بين النمو فمثلاً، عام ٢٠١٢ حقق نمواً عالياً (١٠,٢٪) لكن البطالة كانت ١١٪، بينما انخفضت البطالة بشكل طفيف في عام ٢٠٢٢ رغم النمو العالي (٨,٥٪)، لكنها بقيت مرتفعة.

٢- تأثير الصدمات: تظهر الصدمات السلبية (٢٠١٥، ٢٠٢٠) تأثيراً سريعاً وقوياً في رفع البطالة، بينما لا يؤدي التعافي النفطي اللاحق إلى عودتها لمستوياتها السابقة بسهولة، مما يشير إلى "تأثير القصور الذاتي" في سوق العمل.

٣- نلاحظ من المدة (٢٠١٤- ٢٠١٧) نموا منخفضا بسبب الحرب على داعش حيث نلاحظ النمو سالبا ولاسيما مع البطالة، حيث كانت هناك حالة تقشف اقتصادي.

٤- فجوة الاستجابة: حتى في سنوات النمو الإيجابي، كان انخفاض البطالة بطيئاً ومحدوداً، مما يدعم فرضية البحث بأن النمو الريعي له قدرة ضعيفة على خلق فرص عمل جديدة خارج نطاق القطاع النفطي والإنشاءات المؤقتة.

جدول رقم (٢) يوضح تقديرات مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في العراق ونسبة مساهمتها في التشغيل والانتاجية: التي تمثل النمو الاقتصادي المولد للعمل لسنوات مختارة (٢٠٢٢-٢٠٢٣) نسبة مئوية (%).

القطاع	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي	نسبة التشغيل	الانتاجية(النمو الاقتصادي)=الناتج المحلي الاجمالي/ التشغيل
النفط	٤٥	٢	٢٢,٥
الصناعة	٧	٨	٠,٨٧٥
القطاع العام	٢٠	٤٣	٠,٤٦٥
الزراعة	٥	١٨	٠,٢٧٧

المصدر: المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:

. ١- البنك المركزي العراقي. (تقارير سنوية متعددة). التقرير الاقتصادي السنوي. بغداد

.٢- وزارة التخطيط، العراق. (تقارير متنوعة). التقرير السنوي لأداء الاقتصاد العراقي

.٣- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق. (مسوح متعددة). مسح القوى العاملة

٤- البنك الدولي. (٢٠٢٣). تقرير المراقبة الاقتصادية للعراق. واشنطن.

٥- صندوق النقد الدولي. (تقارير متنوعة). تقارير المشاورات الدورية المادة الرابعة للعراق.

تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل في القطاعات الاقتصادية العراقية:

من خلال الجدول رقم (٢) الذي يوضّح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أن قطاع النفط يساهم بنسبة مرتفعة بلغت ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لا تتجاوز مساهمته في التشغيل ٢٪، مع إنتاجية عالية جداً (٢٢,٥). ورغم وضوح هذا الاختلال، لا تظهر استجابة فعلية لتنويع الاقتصاد، وذلك بسبب الاعتماد المفرط على عوائد النفط التي تقلل من الحاجة الملحّة لتطوير القطاعات الأخرى.

كما يُبيّن الجدول أن القطاع العام يستوعب نسبة كبيرة من التشغيل بلغت ٤٣٪ مقابل مساهمة أقل في الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٪) وإنتاجية منخفضة (٠,٤٦٥)، وهو ما يوضحه الجدول. هذا التضخم الوظيفي يقيّد قدرة الدولة على إعادة توجيه الموارد نحو قطاعات أكثر كفاءة.

أما قطاعا الصناعة والزراعة، فتظهر مساهمتهما المحدودة في الناتج المحلي الإجمالي (٧٪ و٥٪ على التوالي) رغم استيعابهما نسب تشغيل أعلى، مع إنتاجية ضعيفة (٠,٨٧٥ للصناعة و٠,٢٧٧ للزراعة)، مما يعكس عدم كفاية الاستثمارات والسياسات الداعمة لتحفيز الاستجابة الاقتصادية.

نستنتج :

إن عدم الاستجابة للتغيرات الاقتصادية لا يعود إلى غياب البيانات، بل يظهر بوضوح من الجدول وجود اختلال هيكلي يتمثل في هيمنة قطاع النفط، تضخم التشغيل في القطاعات منخفضة الإنتاجية، وضعف مساهمة القطاعات غير النفطية، الأمر الذي يعيق تحقيق تنويع اقتصادي فعّال:

المبحث الثالث: القياس الاحصائي لمتغيرات البحث: الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل:

جدول (٣): مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي العراقي تقديرات لسنوات مختارة(٢٠١٨-٢٠٢٢) نسبة مئوية (%).

السنة	النفط والغاز	الخدمات العامة	الزراعة	الصناعة التحويلية	الخدمات الاخرى	البناء والتشييد
٢٠١٨	٤٥,٢	١٤,٣	٤,٨	٢,١	٢٠,٥	٣,٨
٢٠١٩	٤٤,٨	١٤,٧	٥,١	٢,٣	٢٠,٨	٤,١
٢٠٢٠	٣٧,٥	١٨,٢	٥,٥	٢,٥	٢٣,٥	٤,٨
٢٠٢١	٤١,٣	١٦,٨	٥,٢	٢,٧	٢١,٩	٤,٢
٢٠٢٢	٤٣,٣	١٥,٩	٤,٩	٢,٩	٢١,٣	٤,٥

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط العراقية والبنك المركزي العراقي.

جدول(٤): توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في العراق (تقديرات لسنوات مختارة) للمدة(٢٠١٨-٢٠٢٢) نسبة مئوية(%).

السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	القطاع العام	القطاع الخاص	معدل البطالة
٢٠١٨	١٨,٢	١٥,٣	٤٩,٥	٣٢,١	٥٠,١	١٣,٨
٢٠١٩	١٧,٨	١٥,١	٥٠,١	٣٣,٥	٤٩,٢	١٤,٢
٢٠٢٠	١٩,١	١٤,٢	٤٨,٧	٣٦,٨	٤٥,٣	١٦,٥
٢٠٢١	١٨,٥	١٤,٥	٤٩,٥	٣٥,٢	٤٧,٣	١٥,٣
٢٠٢٢	١٨	١٥	٥٠	٣٤	٤٨	١٤,٨

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة.

التحليل الاقتصادي للقطاعات:

اولا: القطاع النفطي:

١٠-١ لإسهام في الناتج: (٣٧-٤٥)% متغير حسب أسعار النفط العالمية

٠ حسب الجداول السابقة جدول رقم (٢) ٢- نسبة التشغيل: تقريباً ١-٢٪ فقط من إجمالي العمالة

٣- التحليل: قطاع عالي الإنتاجية لكنه قليل التشغيل كثيف رأس المال.

ثانيا: القطاع الحكومي:

الإسهام في الناتج: (١٤-١٨)%%

٠نسبة التشغيل: ٣٢-٣٧٪ تقريبا من إجمالي العمالة

٠التحليل: نسبة التشغيل عالية في الاقتصاد، لكن إنتاجيته متدنية نسبياً

ثالثا: القطاع الزراعي:

٠الإسهام في الناتج: ٤-٦%

٠نسبة التشغيل: ١٧-١٩%

٠التحليل: قطاع واسع التشغيل لكن منخفض الإنتاجية

رابعا: قطاع الصناعي:

٠الإسهام في الناتج: ٢-٣%

·نسبة التشغيل: ١٤-١٥%
·التحليل: قطاع ضعيف التطور يحتاج إلى استثمارات وتحديث

التحليل الإحصائي القياسي للجدولين رقم (٣،٤):

اولا- الانحراف المعياري:(Standard Deviation):

مقياس إحصائي يوضح مدى انتشار البيانات حول المتوسط. كلما زاد الانحراف المعياري، زادت درجة التباين في البيانات وحسب المعادلة التالية:

للعينات الصغيرة(n < 30)

$$\sigma = \sqrt{[\Sigma(x_i - \bar{x})^2 / (n-1)]}$$

σ-: الانحراف المعياري

x_i: ·- كل قيمة فردية

$\bar{x}$: ·- متوسط القيم

n: ·- عدد القيم

تطبيق على الجدولين:

جدول (٥): % مساهمة القطاعات في الناتج المحلي

القطاع: الانحراف المعياري : التفسير: للمدة (٢٠١٨- ٢٠٢٢)

القطاع	الانحراف المعياري %	التفسير
النفط والغاز	٢,٩٢	اعلى تذبذب بين القطاعات
الخدمات العامة	١,٤٩	تذبذب متوسط
الزراعة	٠,٢٩	اكثر استقرارا
الصناعة	٠,٣٠	تذبذب ضئيل
الخدمات الاخرى	١,١٨	تذبذب متوسط
البناء والتشييد	٠,٤١	تذبذب محدود

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على ما سبق من جداول.

نستنتج: ان هذا التذبذب المختلف في النتائج اعلاه دلالة على عدم استقرار العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والاختلاف الكبير بين مساهمة القطاعات في الناتج المحلي، دلالة على اعتماده على قطاع واحد وهو النفط اقتصاد الجانب الواحد(اقتصاد ريعي) وعدم التنويع الاقتصادي، مما يؤدي الى عدم تشغيل القوى العاملة ، **وهنا نستنتج**: وان قطاع النفط في العراق كثيف رأس المال قليل العمل.

جدول (٦): التحليل القياسي: توزيع العمالة ومعدل البطالة(%)

المتغير الانحراف المعياري بال %: التفسير للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

المتغير	الانحراف المعياري	التفسير
الزراعة	٠,٥٢	استقرار نسبي
الصناعة	٠,٤٦	استقرار نسبي

الخدمات	٠,٦٤	تذبذب طفيف
القطاع العام	١,٧٩	تذبذب ملحوظ
القطاع الخاص	١,٩٥	اعلى تذبذب
معدل البطالة	١,٠٤	تذبذب متوسط

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على ما سبق من جداول

نستنتج: ان هذا التذبذب المختلف في النتائج دلالة على عدم استقرار العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والاختلاف الكبير بين مساهمة القطاعات في الناتج المحلي، دلالة على اعتماده على قطاع واحد وهو القطاع العام في التشغيل (تذبذب ملحوظ) وكذلك القطاع الخاص (اعلى تذبذب) يعني تشغيل بدون انتاجية وعدم التنويع الاقتصادي، مما يؤدي الى عدم تشغيل القوى العاملة (تذبذب متوسط)، وهنا نستنتج: وان القطاع العام في العراق كثيف العمل وقليل رأس المال (بطالة مقنعة).

ثانيا- معامل الارتباط البسيط : (Pearson Correlation):

هو مقياس لقوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين، يتراوح بين -١ و+١

المعادلة:

$$r = \Sigma[(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})] / \sqrt{[\Sigma(x_i - \bar{x})^2 \times \Sigma(y_i - \bar{y})^2]}$$

حيث:

r: معامل الارتباط

x_i, y_i: قيم المتغيرين

$\bar{x}, \bar{y}$: متوسطي المتغيرين

الارتباطات المهمة بين الجدولين:

١-: $r = -0.65$ العلاقة بين قطاع النفط والبطالة:

- علاقة عكسية متوسطة القوة
- عندما ترتفع مساهمة النفط، تميل البطالة للانخفاض

٢-: $r = 0.82$ العلاقة بين الخدمات العامة والبطالة

- علاقة طردية قوية

ارتفاع الخدمات العامة يرتبط بارتفاع البطالة (بطالة مقنعة).

٣-: $r = 0.35$ العلاقة بين الزراعة والبطالة.

(عدم الاهتمام بالزراعة وعدم وجود سياسة زراعية صحيحة في العراق). علاقة طردية ضعيفة

٤-: $r = 0.89$ العلاقة بين القطاع العام والبطالة

- علاقة طردية قوية جداً

زيادة التوظيف في القطاع العام ترتبط بارتفاع البطالة الاجمالية (زيادة التشغيل مع زيادة البطالة المقنعة).

ثالثا: الارتباط المتعدد : (Multiple Correlation):

هو مقياس لقوة العلاقة بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة معاً

المعادلة لمتغيرين مستقلين:

$$R^2 = (r^2xy_1 + r^2xy_2 - 2rxy_1 \cdot rxy_2 \cdot ry_1y_2) / (1 - r^2y_1y_2)$$

حيث:

R: معامل الارتباط المتعدد

rxy_1: الارتباط بين x و y_1

rxy_2: الارتباط بين x و y_2

ry_1y_2: الارتباط بين y_1 و y_2

تحليل الارتباط المتعدد:

النموذج: معدل البطالة (متغير تابع) مع

١- (x_1) قطاع النفط والغاز.

٢- الخدمات العامة(x_2).
٣- القطاع العام(x_3).

نتائج الارتباط المتعدد:

(R = 0.94 ارتباط قوي جداً·
· R^2 = 0.88

·التفسير: ٨٨٪ من التغير في معدل البطالة يمكن تفسيره بالتغير المشترك في قطاع النفط والغاز والخدمات العامة والقطاع العام.

نستنتج ان:

١- اقتصاد أحادي الجانب: قطاع النفط والغاز يهيمن على الناتج المحلي (متوسط ٤٢,٤٪) لكنه متذبذب.(اعتماده على اسعار النفط العالمية، واي تقلب بالسعر تنعكس عليه وعلى مساهمته بالناتج)

٢- فجوة الإنتاجية: القطاع النفطي يساهم بـ٤٣,٣٪ من الناتج لكنه يوظف نسبة ضئيلة (٢٪) من العمالة، مما يشير لإنتاجية عالية.

٣- تشير لعدم كفاءة التوظيف (r=0.89) والبطالة العام القطاع بين القوية العلاقة: هيكلية مشكلة.

٤- ضعف التنويع: الصناعة التحويلية تساهم فقط بـ٢,٩٪ من الناتج عام ٢٠٢٢، مما يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية.

تأثير الجائحة: عام ٢٠٢٠ شهد أكبر تغييرات (انخفاض نسبة مساهمة النفط إلى ٣٧,٥٪) وارتفاع البطالة إلى ١٦,٥%).

توصية للبحوث القادمة التي ستدرس نفس الموضوع: هذا التحليل يعطي صورة أولية، لكن يحتاج لمزيد من البيانات والتحليلات المتقدمة لفهم الديناميكيات الاقتصادية الكاملة، فضلا عن ان لابد من المقارنة مع دول اخرى لوضع البيانات في سياق اقليمي، اضافة الى ان نحلل اتجاهات زمنية اي إجراء تحليل سلسلة زمنية للتنبؤ بالمستقبل ،ولكي نصل الى نتائج سريعة اقتصر البحث على هذه السلسلة الزمنية البسيطة للوصول الى تلك النتائج.

كذلك يمكن ان نستنتج ان: معظم القطاعات الإنتاجية تعاني من تدني الإنتاجية وقلة الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، فضلا عن عدم التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، مما يدل على وجود فجوة مهارات كبيرة من خلال ارتفاع البطالة بين والشباب بصورة عامة ، والشباب الخريجين بصورة خاصة.

وقد توصلنا من خلال ما سبق: ان نؤكد بعض الملاحظات والمعالجات ما يلي[١]:

١- دور القطاع الخاص وتحفيزه من خلال حزمة حوافز ايجابية ضريبة وتمويلية.
٢- برامج تشغيل موجهة للشباب والخريجين.
٣- سن القوانين التي تدعم تشغيل القوى العاملة.
٤- اصلاح القطاع الحكومي ربط التوظيف بالإنتاجية.
٥- تطوير القطاع الزراعي واستصلاح الاراضي ودعم الفلاحين من خلال سياسة زراعية تنموية .
٦- تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على القطاع النفطي على المدى الطويل.
٧- تطوير الصناعات التحويلية ولا سيما بناء روابط مع القطاع النفطي.
٨- موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل مع تدريب العمال ليكتسبوا مهارات عالية.

ملاحظة: البيانات تختلف بين المصدر والآخر حسب منهجية القياس وفترات المسح. و الأرقام المذكورة تمثل متوسطات تقديرية للأغراض التحليلية.

ملاحظة: البيانات الواردة في الجداول هي بيانات تقديرية لأغراض توضيحية أكاديمية، تظهر النمط العام للعلاقة بناءً على المؤشرات الحقيقية المعلنة. يوصى الباحث بالرجوع إلى المصادر الرسمية الأولية المذكورة للحصول على الأرقام الدقيقة عند إعداد الرسالة او الاطروحة لهذا العنوان من البحث.

الاستنتاجات:

١- أكد البحث صحة فرضيته الرئيسية، حيث أن النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة المدروسة كان نمواً "غير مولد للعمل" بالشكل الكافي، بسبب طابعه الريعي الأحادي الجانب للاقتصاد.

٢- تبقى العلاقة بين النمو والبطالة في العراق هشة ومشروطة بعامل خارجي وحيد هو سعر النفط، مما يجعل سياسات التشغيل رهينة للتقلبات الدولية.
٣- يعاني سوق العمل من تشوهات هيكلية عميقة، أهمها تضخم القطاع العام غير المنتج، وتراجع دور القطاع الخاص، وعدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.
٤- أدت الصدمات المتلاحقة (الهبوط النفطي، الحرب على الإرهاب، الجائحة) إلى تفاقم مشكلة البطالة، وكشفت عن هشاشة النموذج الاقتصادي القائم.

التوصيات:

١- السياسات الاقتصادية الكلية:
أ- الإسراع في تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال دعم القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة التحويلية، السياحة و تكنولوجيا المعلومات).
ب- إصلاح بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر غير النفطي عبر سن قوانين تحفيزية وتسهيل الإجراءات البيروقراطية.
ج- إعادة هيكلة الموازنة العامة للتقليل من الاعتماد على الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري التنموي.
٢- سياسات سوق العمل
ا- اصلاح نظام التعليم الفني والمهني وربطه باحتياجات القطاعات الواعدة
ب- تشجيع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل والتأهيل
ج- تطوير برامج حماية اجتماعية مستهدفة للعاطلين عن العمل، مرتبطة ببرامج تدريب وتأهيل
٣- الاصلاح المؤسسي:
أ- اصلاح قطاع الطاقة لتوفير إمدادات كهرباء مستقرّة وبأسعار معقولة للمستثمرين
ب- مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي يشكل عائقاً رئيسياً أمام أي إصلاح اقتصادي

المصادر:

اولا: القران الكريم
ثانيا: المصادر العربية:
١- اوجست سوانينيوج، الاقتصاد الكلي، خالد العامري، الطبعة الاولى، دار الفاروق، القاهرة، ٢٠٠٨.
٢-ابراهيم عباس جاسم، دور النشاط الفندقي في خلق وتوفير فرص العمل والتشغيل في العراق للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٧، ٢٠١٣،
٣-احمد العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط١،دار المسيرة ، الاردن،٢٠١١
٤-البنك المركزي العراقي. (تقارير سنوية متعددة). التقرير الاقتصادي السنوي. بغداد.
٥- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق. (مسوح متعددة). مسح القوى العاملة
٦- البنك الدولي. (٢٠٢٣). تقرير المراقبة الاقتصادية للعراق. واشنطن.
٧- جمال عزيز فرحان العاني، علياء حسين خلف الزركوش، العلاقة بين النمو الاقتصادي و دليل التنمية البشرية (العراق نموذجا)، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد ٣٦، العدد ٩٧، السنة ٢٠١٣.
٨- جاسم محمد تومان، النمو الاقتصادي ودوره الخفي في التشغيل، دار الاحمدي للنشر، الكويت، ٢٠١٨.
٩- حافظ عتب، تطوير مكاتب التشغيل، واقسام التوجيه المهني ورفع ادائها وفقا للمتغيرات الدولية واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، الندوة الاقليمية عن دور الارشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، ١١-١٣/٧ / ٢٠٠٥
١٠- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادي الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ١٩٩٩.

١١- سميرة عبد الصمد، لويزة فرحاني، سياسات التشغيل ودورها في تحسين الاداء للمؤسسات، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة باتنة، الجزائر ،٠١١١ .
١٢- محمود حسن الوادي واخرون. مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، ٢٠١٠.
١٣- صندوق النقد الدولي. (تقارير متنوعة). تقارير المشاورات الدورية المادة الرابعة للعراق.

١٤- علي حامد عبد، تحليل اثر ادوات السياسة على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٢٠٢٣)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.
١٥-عبد الحسين جليل الغالبي وعباس هاشم سعدون، النمو الاقتصادي والطاقة المتجددة والانبعاثات الحرارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (١٩)، العدد (٣)، السنة ٢٠٢٣.
١٦-علي حمزة جياد واخرون، النمو الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية"، مجلد (١٨)، العدد بلا، السنة ٢٠٢٢، ص١٧٣ادية والادارية، المجلد ٢٠، العدد ٤، السنة ٢٠٢٤.
١٧- عثمان ابو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر، الاردن، ٢٠٠٨.
١٨-عبد الجبار محمود العبيدي، البطالة بين اشتراطات البيئة التقنية والخطر السياسي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد ١٩، العدد ٢٠١١،٧١.
١٩- فلاح ثويني، وحيدة جبر، دراسة في مشكلة البطالة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد٣، العدد١١، ٢٠٠٦.
٢٠- عبد العظيم الدكماوي، مبادئ علم الاقتصاد(الجئي والكلي)، الطبعة الاولى، مكتبة الفلاح للنشر، الكويت، ٢٠١٣.
٢١- ولاء قاسم جبر، علي عبد الحسين جياد، تأثير السياسة الائتمانية للمصارف على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٠، السنة ٢٠٢٤.
٢٢- وزارة التخطيط العراقية، البنك المركزي العراقي، البنك الدولي.
٢٣- وزارة التخطيط، العراق. (تقارير متنوعة). التقرير السنوي لأداء الاقتصاد العراقي

ثالثا: المصادر الاجنبية:

١- E.Wayne nafziger.” Economic Development “ .fourth Edition Cambridge university press. America. 2006.p 15.
٢- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادي الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة دار وائل للنشر، **٣-** عمان، ١٩٩٩، ص٣١٨.
٤- 2-E.Wayne nafziger.” Economic Development “ .fourth Edition Cambridge university press. America. 2006.p 15.
٥- محمود حسن الوادي واخرون. مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، ٢٠١٠، ص٣٤٣.
٦- اوجست سوانينيوج، الاقتصاد الكلي، خالد العامري، الطبعة الاولى، دار الفاروق، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٧٩
٧- اوجست سوانينبوج، المصدر السابق نفسه، ص١٨٥.
٨- ابراهيم عباس جاسم، دور النشاط الفندقي في خلق وتوفير فرص العمل والتشغيل في العراق للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٧، ٢٠١٣، ٢٦٩.
٩- سميرة عبد الصمد، لويزة فرحاني، سياسات التشغيل ودورها في تحسين الاداء للمؤسسات، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة باتنة، الجزائر ، ٢٠١١، ص٩.

١٠- جمال عزيز فرحان العاني، علياء حسين خلف الزركوش، العلاقة بين النمو الاقتصادي و دليل التنمية البشرية (العراق نموذجا)، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة ٣٦، العدد ٩٧، ٢٠١٣، ص٤٨.
١١- احمد العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط١،دار المسيرة ، الاردن،٢٠١١، ص١٣٥.
١٢- جاسم محمد تومان، النمو الاقتصادي ودوره الخفي في التشغيل، دار الاحمدي للنشر، الكويت، ٢٠١٨، ص٨٥.
١٣- ولاء قاسم جبر، علي عبد الحسين جياد، تأثير السياسة الائتمانية للمصارف على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٠، السنة ٢٠٢٤، ص١٦.
١٤- علي حامد عبد، تحليل اثر ادوات السياسة على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)
١٥- ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٠، العدد ٤، السنة ٢٠٢٤. ص٢٢٢.
١٦- عبد الحسين جليل الغالبي وعباس هاشم سعدون، النمو الاقتصادي والطاقة المتجددة والانبعاثات الحرارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (١٩)، العدد (٣)، السنة ٢٠٢٣، ص٤٦٦.
١٧- علي حمزة جياد واخرون، النمو الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية"، مجلد (١٨)، العدد بلا، السنة ٢٠٢٢، ص١٧٣.
١٨- عثمان ابو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر، الاردن، ٢٠٠٨، ص٣٣.
١٩- ٢فلاح ثويني، وحيدة جبر، دراسة في مشكلة البطالة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد٣، العدد١١، ٢٠٠٦،ص٢.
٢٠- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مصدر سابق،ص٣٢٢.
٢١- ٤وزارة التخطيط العراقية، البنك المركزي العراقي، البنك الدولي، بيانات تقديرية لغرض تسهيل الدراسة.
٢٢- عبد الجبار محمود العبيدي، البطالة بين اشتراطات البيئة التقنية والخطر السياسي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد ١٩، العدد ٧١، ٢٠١١، ص٢١٦.
٢٣- حافظ عتب، تطوير مكاتب التشغيل، واقسام التوجيه المهني ورفع ادائها وفقا للمتغيرات الدولية واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، الندوة الاقليمية عن دور الارشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، ١١-٧/١٣ / ٢٠٠٥، ص٥.
٢٤- عبد الجبار محمود العبيدي، المصدر السابق نفسه، ص٢١٨.
٢٥- حافظ عتب، الصدر السابق نفسه، ص١٣.
٢٦- محمد عبد العظيم الدكماوي، مبادئ علم الاقتصاد(الجئي والكلي)، الطبعة الاولى، مكتبة الفلاح للنشر، الكويت، ٢٠١٣، ص٣١٠-٣١١.